أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية في الفترة (1970-2016)

The effect of demographic Transition in the age structure of the population on the economic growth rates in Algeria - an (analytical study in the period (2016-1970

أسماء سلامي

جامعة ورقلة – الجزائر

sellami.asma@univ-ouargla.dz

أحمد سلامي

جامعة ورقلة – الجزائر

sellami.ahmed@univ-ouargla.dz

Received: 23/03/2020 Accepted: 03/05/2020 Published: 29/06/2020

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) تحقيقا لهذه الغاية، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي تكشف النتائج عن أن ملامح انفتاح النافذة الديموغرافية بدأت تظهر بالضبط في عام 2001، لكن على الرغم من ذلك، لم تُوفق الجزائر في اغتنام هذه الفرصة الاستثنائية التي لم تأت بأي مكاسب حقيقية، خاصة فيما يخص تخفيض معدلات البطالة في أوساط الشباب وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن التغيرات الديموغرافية لم تكن عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، توصي الدراسة بضرورة الاعتماد على سياسات اقتصادية فعالة للاستفادة من هذه الفرصة التاريخية المؤقتة، وذلك بالاستثمار في رأس المال البشري والاهتمام الكافي بالتعليم والصحة وسوق العمل ومناخ الأعمال حتى يتم تحويل التغيرات في الهيكل العمري إلى مكاسب تنموية واقتصاديةحقيقية، تقود في الأخير إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: تحول ديموغرافي، هيكل عمري، نافذة ديموغرافية، نمو اقتصادي، بطالة.

تصنيف JEL: O47، J11.

Abstract:

This studyshowings to the nature of the relationshipbetween the demographic transition in the age structure of the population and the rates of economicgrowth in Algeria during the period (1970-2016). To this end, we will use the descriptive analytical approach. The results reveal that the features of the opening of the demographic window started to appear exactly in 2001, but despite this, Algeria was unsuccessful in seizing this exceptional opportunity that did not bring any real gains, especially with regard to reducing unemployment rates among young people and accelerating rates of economic growth, That is, demographic changes were not a major factor in stimulating economic growth.

In this context, the study recommends the necessity of relying on effective economic policies to take advantage of this temporary historical opportunity, by investing in human capital and adequate attention to education, health, the labor market and the business climate, so that transforme changes in the age structure are into real development and economic gains, which ultimately lead To accelerate economic growth rates.

Keywords: Demographic Transition, Age Structure, Demographic Window, Economic Growth, Unemployment.

Jel Classification Codes: O47, J11.

*المؤلف المرسل: أحمد سلامي، الإيميل المهني: sellami.ahmed@univ-ouargla.dz

1. مقدمة:

في ظل التحول الديموغرافي الذي تمر به الجزائر، تلوح في الأجواء آفاقاً من الفرص الديموغرافية السانحة بشكل غير مسبوق، كنتيجة لتفاعل إنخفاض الخصوبة وعملية الزخم السكاني وتأثيرهما على التحولات في التركيبة العمرية. ومن الممكن أن يُمثِّل ذلك هبةًسكانية وفرصة هائلة من الناحية الاقتصادية، ومن حيث رأس المال البشري، فبالاضافة إلى جانب الفرص الاقتصادية المتاحة للجزائر نتيجةً لثرواتها النفطية، فقد تمتعت بلادنا أيضاً بطبيعة سكانية شابة، وتجدر الإشارة إلى أن تواجد وتوسع نطاق النسبة الأكبر من عدد السكان ضمن شريحة سن العمل، منشأنه أن يُمكِّن للجزائر من تطوير اقتصاد متنوع ومزدهر، ويدفع بعجلة النمو المستقبلي إلى الأمام، استناداً إلى إمكانياته من رأس المال البشري، بدلاً من الاعتماد بصورة كاملة على الثروات النفطية، فالتحول الديموغرافي يمثل فرصة تنموية، يمكن أن يقود إلى عملية التطور والإزدهار، إذا ما أُحسن استغلاله على أساس اعتماده كمنهج تنموي، يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية .وعلى الطرف الآخر من النقيض إذ المنتمكن من الاستثمارفي الأجيال المستقبلية وتنميتها، فقد لاتبدو الآفاق واعدةً بالشكل المنتظر، بل وربما نواجه قنبلة زمنية ديموغرافية، ومن شأن ذلك أن يُهدر واحدة من أعظم الفرص السكانية، وهنا يتعين بشكلٍ عام، توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة المتوقعة في القوى العاملة، بحيث يتسنى للاقتصاد الوطني تعزيز مسار نموه بشكل مستدام، وضمان صقل المواهب بالمهارات الملائمة، فضلاً عن دعمها وإشراكها لكي تصبح منتجة في سوق العمل.

ولا تمثل فئة الشباب ظاهرة ديموغرافية فحسب، بل هي ظاهرة إقتصادية أيضا،بما لديهم من طاقات يمكن أن تستثمرفي دفع عجلة التنمية، وتنظم عملية التنمية العلاقة بين الشباب والمجتمع،عبر مقاربات إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإقتصادية والجوانب الانسانية معا. (زهري، 2009، صفحة 06)

وبالنظر لدخول سكان الجزائر في منطقة الهبة الديمغرافية طبق المراحل التحول الديمغرافي، فإن هذا يستدعي الحاجة العاجلة لوضع السياسات الملائمة، والاستثمار في العمالة،وخلق الوظائف والتعليم والتدريب والمهارات والصحة،حتي تم تحويل التغيرات فى الهيكل العمري إلى مكاسب تنموية واقتصادية حقيقية، لتقود في الأخير إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي، وإن الإخفاق في وضع وتنفيذ مثل هذه السياسات، سيؤدى دون شك إلى خسارة رأس المال البشري، وإلى انعدام الإستقرار في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم إلى ضياع فرص التنمية مرةأخرى.

إشكالية الدراسة:

استشعارا بأهمية التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان في الجزائر تتبلور الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التحول الديموغرافي في التركيبة العمرية للسكان على تسريع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضية التالية:

التحول الديموغرافي لم ينعكس إيجابيا على تسريع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه المداخلة إلى الإجابة على السؤال الوارد بصفة أساسية في الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضية المتبناة، وهي باختصار تتمثل في نقطتين أساسيتين هما:

- استعراض الوضع الديموغرافي في الجزائر، وتتبع مسارات النمو السكاني والمؤشرات الديموغرافية الحيوية، وتبيان أثر التحول أو الانتقال الديموغرافي على التركيب العمري للسكان، وبالتالي ظهور مرحلة الهبة الديموغرافية وكيفية الاستفادة منها واستثمارها؛
- الكشف عن العلاقة بين معدل النمو السكاني وبعض المؤشرات والاقتصادية، ونعني بالخصوص النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

لإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع المؤشرات الديموغرافية للجزائر خلال الفترة (1970-2016). بالاستنادإلى عدد من الأشكال البيانية والجداول الإحصائية. وستعتمد الدراسة على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، من هذه المصادر : قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة الديوان الوطني للحصائياتONS.

مخطط الدراسة:

قصد المعالجة المنهجية لموضوع الإشكالية، تطلب الأمر تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: خصص لعرض خصائص المفهوم الرئيسي في هذا البحث، ألا وهو الهبة الديموغرافية، مع الإشارة إلى الدراسات السابقة؛
- المحور الثاني: وينصب على إستعراض إتجاهات التحول الديموغرافي للجزائر ومؤشراته؛
- المحور الثالث: وكرس لبيان العلاقة بين النمو السكاني ومعدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر.

2. الهبة الديموغر افية والدراسات السابقة

1.2. مفهوم الهبة الديموغر افية

لنحاول بداية تعريف وعرض خصائص المفهوم الرئيسي في هذا البحث، ألا وهو الهبة الديموغرافية. حيث تعرف الهبة الديموغرافية، أو الفرصة الديموغرافية، أو العائد الديموغرافي، على أنها مجموعة من التغيرات الايجابية التي تنتج عن التحولات الديموغرافية في بلد معين. وتحدث هذه الظاهرة بصفة استثنائية عندما يبدأ نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل، أي الأفراد البالغين في الغالب ما بين 15 سنة و64 سنة أو 65 سنة، بالتفوق بشكل واضح على نمو فئة الأفراد المعالين، أي الأطفال وكبار السن. ولبلوغ مرحلة الهبة الديموغرافية يشترط ظهور دينامية سكانية متواصلة تؤدي إلى انخفاض ملموس في معدلات الانجاب، بحيث ينتقل المجتمع من مجتمع غالبية أفراده من الأطفال، وإلى حد ما كبار السن إلى مجتمع يشكل فيه السكان الناشطون اقتصاديا المجموعة المهيمنة. وبعبارة أدق، تبرز مرحلة الهبة الديموغرافية عند انتقال البنية السكانية من شكل هرمي كلاسيكي إلى شكل مزهري، بحيث يصبح الهرم السكاني أكثر انتفاخا في الوسط على حساب القاعدة (المرشيد، 2017)، وطبقا لتعريف الأمم المتحدة لظاهرة النافذة الديموغرافية، فإن الدول داخل دائرة الهبة الديموغرافية تشكل فيها نسبة السكان في سن العمل أكثر من 55% من إجمالي السكان (عليليش، 2016، صفحة 27)بمعنى يجب أن تحقق شرطين هما (منذر الناصر، 2011، ص61):

- أن تقل نسبة السكان دون السن 15 عاما عن 30% من إجمالي السكان؛
- أن لا تزيد نسبة المسنين فيها (65 عاما فأكثر) عن 15% من إجمالي السكان.

وقد أجمع معظم الباحثين على أن مرحلة الهبة الديموغرافية محدودة زمنيا، وتمثل بالتالي فرصة استثنائية للاقلاع الاقتصادي، فهي لا تتاح إلا مرة واحدة على مدى الزمن البعيد، وإذا ما تم استشعارها بشكل مسبق، والتخطيط لها بشكل

عقلاني، فقد تساهم في خلق الثروة وتسريع النمو الاقتصادي الضروري لاستيعاب القوى العاملة الزائدة فمن جهة أولى يساهم التحول الديموغرافي في الرفع من عرض قوى العمل، سواء عن طريق الزيادة الطبيعية في حجم العمالة، أو عن طريق الرفع من مشاركة المرأة في سوق العمل ومن جهة ثانية، يؤدي توسيع قاعدة الفئة العمرية النشيطة إلى خفض نسبة الاعالة والانفاق الأسري، مما يشجع على الادخار الضروري لتمويل الاستثمار المنتج على الصعيد القومي ومن جهة ثالثة وأخيرة، يؤدي الرفع من معدل النمو الناتج عن الزيادة في معدل الاستثمار، إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي استقرار تدريجي في حركة السكان، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، هذه النتائج الإيجابية الثلاث أكدتها العديد من الدراسات النظرية وحتى الميدانية، والتي شملت بالخصوص دول شرق وجنوب شرق آسيا، وإلى حد ما دول أمريكا اللاتينية، فالمعجزة الاقتصادية التي حققتها بعض الدول الصاعدة في السنوات الأخيرة، ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير الهيكل العمري للسكان والناجم عن الانخفاض السريع في معدل الخصوبة (المرشيد، 2017، صفحة 57) وخلال مرحلة النافذة الديمغرافية، يكون نمو السكان في سن العمل بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني، ويترتب على ذلك، ارتفاع معدلات التشغيل ومعدلات الادخار، وهي الأمور التي تؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداءالكلي، إذا ما واكبت هذه المرحلة،السياسات الملائمة التي تساعد على تعظيم العائد من تلك النافذة (Alexia Prskawetz;2017, pp15-17)1. وتفترض نظرية التحول الديموغرافي أن النافذة الديمغرافية يمكنها أن تؤثر في عملية النمو والتنمية من خلال عدة آليات، أهمها(David E.Bloom et Al, 2001,p3) :

- زيادة عرض قوة العمل سواء من طريق الزيادة الطبيعية في حجم قوة العمل، أو عن طريق زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل مع انخفاض معدلات الخصوبة؛
- الادخار والاستثمار، فمن المفترض أن فئة السكان في سن العمل هي الفئة ذات القدرة الأكبر على الادخار؛
- رأس المال البشري، من خلال عدة قنوات، من أهمها أن ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد وتحسن الصحة يؤديان إلى تغير كبير في أنماط وسلوكيات الأفراد تجاه أطفالهم، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم.

وتبقى الهبة الديموغرافية سلاح ذو حدين، حيث يمكن استغلالها لتنمية وبناء المجتمع، وإحداث تغييرات جذرية وشاملة، تتبعها نهضة شاملة لكافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه قد يكون لها أثرا كارثيا على البلد إن لم تستغل بالشكل الكافي والسليم (الشريدة، 2007)

2.2. الدراسات السابقة

لقد اجريت دراسات ميدانية عديدة، لمعرفة الأثار الايجابية الاقتصادية للهبة الديموغرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها الهبة الديموغرافية نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية، وقد اجمعت هذه الدراسات على الدور الهام الذي يؤديه التحول الديمغرافي في النمو، ومثلت نتائجها دعما قويا لنظرية النافذة الديمغرافية وتأثيرها الايجابي في تسريع النمو الاقتصادي في هذه الدول، ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة بارو (Robert J. Barro;1996)1وكيلي وشميدت (Allen y and Robert. Schmidt; 1999) والتي توصلت إلى معنوية تأثير المؤشرات الديمغرافية في النمو، أما دراسة بلومو ويليامسون (David. Bloom and Jeffery. Williamson; 1998; p419-455)2 فتوصلت إلى أن زيادة نسبة السكان في سن العمل بمقدار1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو ناتج الفرد بـ 1.64%. وبالنسبة لدراسة نافينيتام (2002) في تقدير العلاقة بين الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، فقد بينت نتائج دراسته بأن للهبة الديموغرافية تأثيرا ايجابيا في اقتصاد جميع الدول قيد الدراسة باستثناء الفلبين.

إن تجربة بلدان شرق آسيا تشير الى أن التغيرات السكانية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في سن العمل، قد ساهمت بحوالي 50% تقريبا من النمو الاقتصادي لهذه البلدان، عندما مرت بمرحلة الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة) للمدة بين عامي 1965 و1995، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بمعدل سنوي بلغ 6% بين العامين، ويعود السبب في هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي إلى التغير في نسبة السكان المشتغلين إلى السكان المعالين، والسلوك الإدخاري العقلاني الذي أدى إلى معدلات إدخار عالية قدرت بحوالي 30- 45%، ومن ثم تحويل هذه الإدخارات إلى إستثمارات منتجة، اذ إرتفعت أعداد المشتغلين مقابل إنخفاض معدلات الاعالة السنوية على مدى 25 عاما، وتزامن ذلك مع تحسن في نوعية الأنظمة التعليمية وجعلها مرنة، بالإستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية، حيث إستطاع نظام التعليم من توفير أيدي عاملة ماهرة ومؤهلة، إستطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية، مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، وعزز قدرة هذه البلدان على زيادة إنتاجها ويلاحظ أن نمو السكان في سن العمل بلغ 2.4% سنويا، وكان أسرع بأربع مرات من نمو السكان المعالين خلال المدة نفسها (الشديدي، 2014، ص ص 4-5)

بعد تعريف المفهوم الرئيسي وتأثيراته المحتملة، نصل الآن إلى حالة الجزائر، وهنا سوف نتطرق بالتفصيل إلى اتجاهات التحول الديموغرافي في الجزائر ومؤشراته.

3. اتجاهات التحول الديموغرافي في الجزائر ومؤشراته

بداية نقصد بالتحول الديمغرافي الانتقال من حالة ارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة، وهناك من يعرفه على أنه الانتقال من نظام تقليدي للتوازن الديمغرافي، حيث تكون معدلات الولادات والوفيات في مستويات أعلى، إلى نظام عصري للتوزان الديمغرافي تكون فيه معدلات الولادات والوفيات في مستويات أدنى، وإن استيعاب مفاهيم التحول الديموغرافي في الجزائر يتطلب إستعراض التحولات التاريخية للمتغيرات الديموغرافية الرئيسية، وإرتباطها بالمعطيات الاقتصادية لتلك المتغيرات، وهذا ما سيتم استعراضه حاليًا.

1.3. اتجاهات التحول الديموغرافي

1.1.3. تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)

يتبين من قيم المتغيرة (POPGROW) والمبينة في الشكل (01) أن معدل نمو السكان خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة 1.26% مُسجَّلة سنة 2002 وأعلى قيمة 3.12% مُسجَّلة سنة 1983، بمتوسط بلغ 2.24% وبانحراف معياري 0.64%، وبالتالي فإن درجة التقلب 28.57%، التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة تبين المعادلة الآتية تطور معدل نمو السكان كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بالمعادلة:

$$TCPOP = -7E\text{-}07t^5 + 8E\text{-}05t^4 - 0.0033t^3 + 0.0505t^2 - 0.2625t + 3.123$$

$$R^2 = 0.9974$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل أدناه، بأن هناك اتجاها عاما تنازليا لحركة (POPGROW). أي أن الجزائر تشهد تحولاً ديمغرافياً يتمثل بانخفاض معدلات النمو السكاني، وقد تعدى عدد سكان الجزائر عتبة 40.60 مليون نسمة في أول جانفي 2016، كما بلغ معدل نمو السكان في 2016 النسبة 1.83%، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالمستوى المسجل في سنوات 2002 و 2003 (1.27%)، غير أنها تنذر باحتمال بداية مرحلة ركود، حيث أنها تقارب تلك المسجلة سنة 2010 (1.82%). وقد وصل عدد السكان في أول جانفي 2017 إلى 41.3 مليون نسمة، وفي حالة ما إذا استقر هذا النمو،فإن عدد السكان المرتقب في أول جانفي 2018 سوف يقارب 42.2 مليون نسمة(ONS,2016 ;p1) ومن المنتظر أن يؤدي احتمال ارتفاع مؤشر الخصوبة لمستوى يفوق 2% وارتفاع الأمل في الحياة عند الولادة إلى 81 سنة للرجال و83 سنة عند النساء

إلى وصول عدد السكان المقيمين بالجزائر إلى أكثر من 44 مليون و191 ألف نسمة سنة 2020، وقرابة 45 مليون نسمة سنة 2025 وأكثر من 51 مليون نسمة بحلول سنة 2030(ONS) وجدير بالذكر أن معدلات النمو السكاني المسجلة خاصة في الفترة (1995.1970) وعند مقارنتها مع تلك الموجودة في مختلف دول العالم، سنجد أنها لا تزال معدلات مرتفعة، وقد تشكل عبئا على التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، إذا لم يحسن استغلالها.وتعد سنة 2011 فاصلة في تاريخ النمو الديموغرافي لسكان المناطق الريفية RURGROW في الجزائر. بحيث سجل هذا الأخير معدلا سالبا لأول مرة في تاريخ الجزائر. وقد كان هذا من نتائج الهجرة الداخلية، حيث افرغت الأرياف من ساكنيها تدريجيا لصالح المناطق الحضرية. هذه الأخيرة التي عرفت معدلات نمو مرتفعة URBGROW، وهذا في ظل غياب رؤية واضحة لتدبير المدن، من خلال مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والهندسية والأمنية والاقتصادية.

الشكل (01): تطور معدل نمو السكان ومعدل نمو سكان المناطق الحضرية والريفية في الجزائر خلال الفترة (2016 -1971)

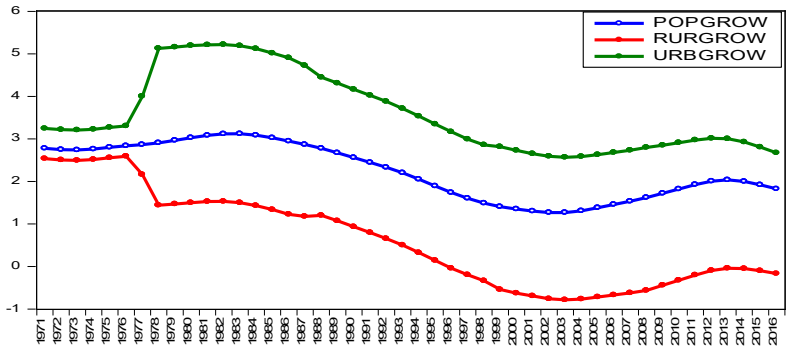

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

2.1.3. التوزيع البيئي للسكان

تشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة السكان المتواجدين في الحضر أعلى من نسبة السكان المتواجدين في الريف وهذه ما يرصده الشكل البياني (2)، إذ نرى ارتفاع نسبة الحضر إلى 71% في عام 2016، مقارنة بنسبة السكان في الريف البالغة 29% لنفس السنة ويعود ذلك إلى عوامل الجذب والطرد فضلاً عن الاختلافات مابين الدخل في الريف والدخل في المدينة التي تسهم في عملية الهجرة من الريف نحو المدينة، وأن النمو الاقتصادي الأعلى نسبياً والتوسع في الخدمات التي تقدمها المدن نسبة إلى الريف، تلعب هي الأخرى دورا بارزا في جذب السكان من الريف إلى المدينة.

الشكل (02): توزع السكان في المناطق الحضرية والريفية للجزائر في 2016

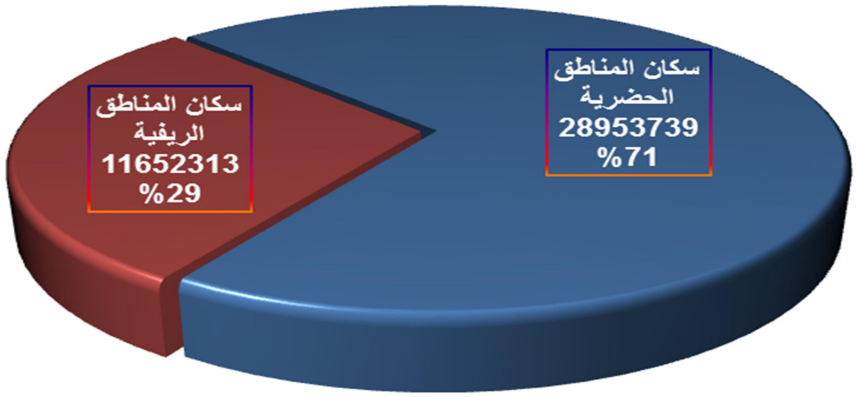

المصدر:إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

3.1.3. التركيب العمري والنوعي للسكان في الجزائر

بدية يعبر الهرم السكاني عن شكل بياني يوضح الحجم العددي المطلق للسكان في الفئات العمرية أو نسبهم حسب العمر والنوع (رشود، 2011، ص15)، ويعد أحد الوسائل لفهم التركيبة السكانية لأي بلد، لاسيما مايتعلق بالتقسيم حسب السن، ويتكون هذا الهرم من محورين، الأول أفقي يقيس النسب المئوية(أوعدد السكان) لكل فئة من فئات العمر بالنسبة لإجمالي عددالسكان، مقسمة إلى ذكور وإناث. في حين يقيس المحور العمودي فئات العمر ذاتها مقسمة إلى فئات خماسية عادة (هيكل، 1986، ص ص 20-21) ويسمى بالهرم لأن الصورة الكلاسيكية للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات التي سادت العالم حتى وقت قريب، عبارة عن هرم قاعدته عريضة بسبب ارتفاع معدلات المواليد، ثم تأخذ شكل الهرم بسب بارتفاع معدلات الوفيات (يونس، 2011، ص54) ويعطي التركيب العمري للسكان صورة لتوزيع السكان بين فئات الأعمار العاملة، وفئات الأعمار العاطلة التي تؤلف عبئاً على كاكل فئات الأعمارالعاملة (فياض، 2012، صفحة 20)، ويعد التغيير في بنية السكان العمرية من أكثر التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديموغرافي تأثيرا على النمو الاقتصادي، نتيجة للتباين في السلوك الاقتصادي للفئات العمرية الثلاث (الصغيرة والوسطى والكبيرة) (السعدي، 2014، صفحة 07) إن ديناميكية تغيير التركيبة السكانية تنشأ مع انخفاض معدلات الخصوبة، الأمر الذي سيقود إلى تحول المجتمع ذي الغالبية المعالة من الأطفال وصغار السن، إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل (15-64)نسبة أكبر، وهذا يعني أيضا أن معدل النمو في فئة السكان النشطة اقتصاديا سيكون أعلى من الفئات المعالة، وهو مايصطلح عليه بالهبة أو النافذة الديمغرافية، والتي تشكل فرصة تنموية تظهر في المجتمعات التي تتميز باتساع قاعدة هرمها السكاني، وتفتح المجال أمام عملية التحول الديمغرافي لذلك فهي فرصة تتيحها عملية تغير التركيب العمري للسكان، وهي مجرد إمكانية وليست نتيجة حتمية لتلك التغيرات، وبالتالي فإنها نعمة إذا ما تم التعامل معها بايجابية من خلال بناء القدرات البشرية واستثمارها في عملية التنمية (السكانية، 2011، صفحة 27).

إن أثر التحول أو الانتقال الديموغرافي على التركيب العمري للسكان له أهمية، وذلك من خلال كيفية الاستفادة من مزايا هذا التحول الذي يستمر لفترة تتراوح ما بين 30 إلى 40 عاماً، ومايترتب على هذا التغير في هيكلية السكان من خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط، باعتماد سياسات موائمة لهذا الحدث الهام (العامة، 2007، صفحة 410)وقد تسبب التحول الديموغرافي في إعادة تشكيل الأهرامات السكانية للجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية.

الشكل (03): الهرم السكاني للجزائر في سنة 1970

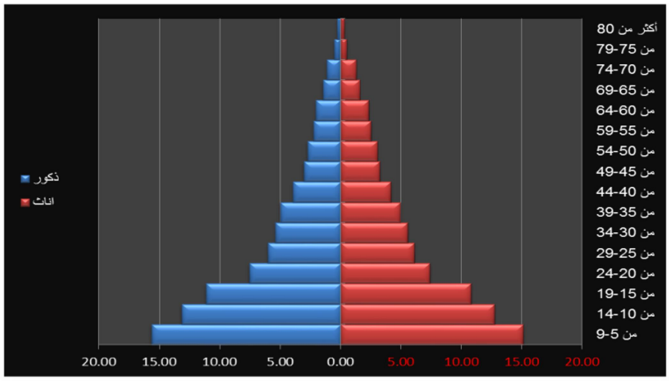

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

الشكل (04): الهرم السكاني للجزائر في سنة 2001

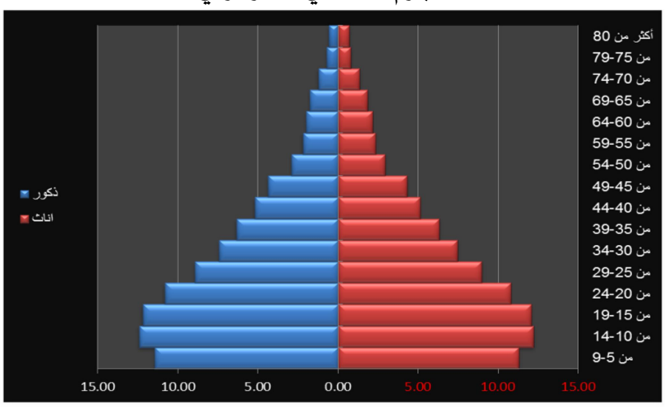

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

الشكل (05): الهرم السكاني للجزائر في سنة 2016

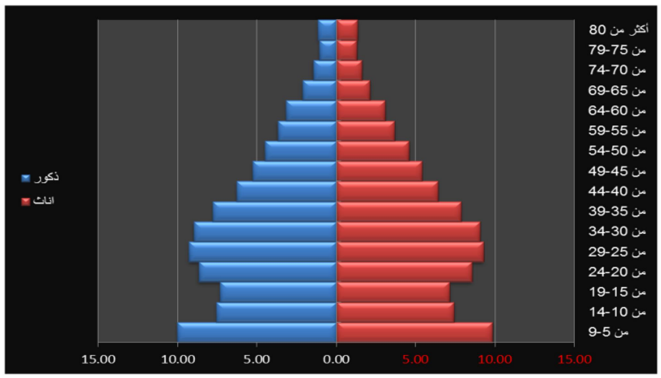

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

يبين الهرم السكاني للجزائر عام1970 في الشكل (3) أن السكان أغلبهم من الفئات الشبابية، بالنظر للقاعدة العريضة والقمة المذببة. بمعنى آخر اتساع قاعدة الهرم السكاني نتيجة لإرتفاع نسبة السكان صغار السن بينما يبين الشكل (04) بداية انحسار قاعدة الهرم السكاني في سنة 2001، وهي بداية انفتاح النافذة الديموغرافية. ونتيجة للانخفاض في معدلات الخصوبة فقد طرأ تحول في الهرم العمري والنوعي للسكان، حيث نلاحظ استمرار الإنحسار التدريجي كما يوضحه الهرم السكاني لعام 2016 في الشكل (5)، حيث تتواصل قاعدة الهرم السكاني للجزائر في الإنكماش نظرًا للانخفاض المتوقع في نسبة مساهمة الفئات العمرية أقل من 15 سنة لمصلحة الفئات العمرية الشابة في مرحلة الإنتاج، والمشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث ترتفع نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة إلى65.05%من إجمالي سكان الجزائر في عام 2016، بينما تنخفض نسبة الفئات العمرية أقل من 15 سنة، كما توضحها البيانات في الجدول (1).

إن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان، يتيح الفرصة لظهور الهبة الديمغرافية، التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة في الادخار الفردي والاستثمار، إضافة إلى التأثير الإيجابي على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل، وبالتالي ارتفاع معدل الادخار المحلي الذي سيتحرر نتيجة لانخفاض معدلات الإعالة، ومن تحسن الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، مما يخلق فرصة سانحة لمزيد من النمو الاقتصادي في المستقبل إلا أن آلية تحقيق الهبة الديمغرافية تفترض ضمان مستوى عال من الموارد البشرية، والذي سيحسن من إنتاجيتها، وسيؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي إن استطاعت إيجاد فرص العمل كذلك تفترض توفر أسواق عمل تتمتع بمرونة عالية، أي تستطيع أن تستوعب نمو السكان في سن العمل والمرونة تعني قدرة أصحاب الأعمال على التوسع والتعاقد بسرعة، وانتقال العمالة بين الوظائف المختلفة أما على صعيد نمو قوة العمل، فإن استيعابها في أعمال منتجة، يتعدى مرونة سوق العم لليشمل الحاجة إلى زيادة

رأس المال أو الاستثمار،الذي بدوره يأتي من الادخار المحلي أو من الاستثمار الخارجي المباشر، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية خاصة قطاع السكن، والذي يتميز بكثافة العمل، إذ يعتمد في خلق القيمة المضافة على إحلال الأيدي العاملة بدلا من التكنولوجيا (شكوري، 2004، ص29).

الجدول (01) : تطور الفئة العمرية للسكان في الجزائر للسنوات : 1970؛ 2001 و 2016

الفئة العمرية	1970		2001		2016	
	ذكور%	اناث%	ذكور%	اناث%	ذكور%	اناث%
من 5-9	15.65	15.14	11.46	11.28	10.03	9.85
من 10-14	13.16	12.75	12.44	12.24	7.56	7.43
من 15-19	11.16	10.82	12.20	12.07	7.34	7.15
من 20-24	7.56	7.40	10.83	10.79	8.69	8.55
من 25-29	6.01	6.12	8.94	8.98	9.29	9.27
من 30-34	5.40	5.54	7.43	7.47	9.00	9.05
من 35-39	4.99	4.96	6.35	6.33	7.79	7.87
من 40-44	3.92	4.19	5.21	5.12	6.28	6.40
من 45-49	3.03	3.25	4.37	4.31	5.27	5.40
من 50-54	2.73	3.04	2.91	2.95	4.50	4.60
من 55-59	2.23	2.54	2.20	2.32	3.71	3.68
من 60-64	2.03	2.35	1.98	2.14	3.17	3.08
من 65-69	1.46	1.58	1.75	1.84	2.12	2.12
من 70-74	1.12	1.29	1.23	1.35	1.46	1.61
من 75-79	0.51	0.52	0.71	0.80	1.08	1.28
أكثر من 80	0.27	0.30	0.56	0.71	1.16	1.35

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

4.1.3. تطور معدل الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

يتبين من قيم المتغيرة (ADEP) أن معدل الإعالة (يقاس بنسبة مجموع السكان تحت سن 15 سنة والسكان من 65 سنة فما فوق على مجموع السكان من فئة العمر 64.15 سنة) خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أقل قيمة 48.64% مُسجَّلة سنة 2009 وأعلى قيمة 101.83% مُسجَّلة سنة 1973، بمتوسط بلغ 77.26% وبانحراف معياري 20.91%، وبالتالي فإن درجة التقلب 27.06%، التي تؤشر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة تبين المعادلة الآتية تطور معدل الإعالة كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بمعادلة كثير حدود من الدرجة الثانية :

$$ADEP = 0.0025t^3 - 0.1847t^2 + 2.3347t + 95.105$$

$$R^2 = 0.9909$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (6)، بأن هناك اتجاها عاما تنازليا لحركة (ADEP)، خلال المرحلة (1970-2009)، لكن بداية من سنة 2010 بدأ يأخذ اتجاها عاما تصاعديا.نلاحظ من الشكل السابق الانخفاض المتواصل في نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئةصغارالسن (14.0)، وهذا على طول الفترة الممتدة من 1970 ولغاية 2011.

الشكل(06): التركيب العمري للسكان ومعدل الاعالة واتجاهاتها في الجزائر خلال الفترة (1970.2016)

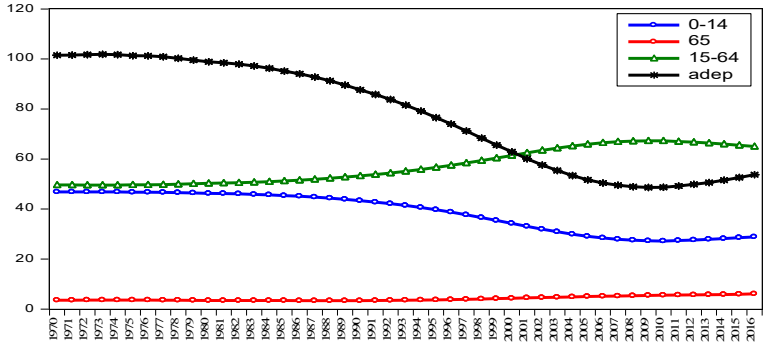

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

حيث انتقلت من 47% من مجموع السكان عام 1970 إلى 27% عام2011إلا أنها بدأت في الارتفاع ابتداء من سنة 2012 وإلى غاية سنة 2016، حيث استقرت النسبة عند 29%. أما الفئةالعمرية (+65)فهي تبدو مستقرة خلال فترة الدراسة وبلغت متوسط 4,16% من مجموع السكان. إن الزيادة السكانية الأهم تشمل السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15.64)،فقد تزايدت هذه الفئة بشكل تصاعدي من حوالي7,22 مليون عام 1970 إلى 26,41 مليون عام 2016، أي من نسبة 49.63% إلى نسبة 65.05%. وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل الإعالة نتيجة التزايد التدريجي النسبي للسكان في سن العمل بالتزامن مع الانخفاض التدريجي في نسبة السكان المعالين.

وحقيقة، فإنه بالرغم من هذا الانخفاض التدريجي في معدل الإعالة خلال فترة الدراسة، إلا أن الأرقام المسجلة خلال الفترة (1970ـ1997) تفيد بارتفاع معدلاتها في الجزائر فقد سجل هذا الأخير 101.51% في عام 1970ليـنخفض تدريجيا إلى71.21% في عام1997. وهذا المعدل يعتبر مرتفعا قياسا إلى دول العالم، حيث بلغ حوالي 62,6% لمتوسط العالم و66,6% لمتوسط الدول النامية (الشرفات، 2010، ص195) ، ويعكس هذا المعدل تأخرا في عمليةالتحول الديمغرافي إن معدل الإعالة المرتفع على الفئات المنتجة في البلاد، سيعمل على استنزاف مدخراتها، وبالتالي انخفاض الادخار العائلي، ومن ثم الادخار المحلي وارتفاع معدل الإعالة مرده إلى الزيادة في معدلات الخصوبة، وبالتالي ارتفاع نسبة صغار السن من المعولين، ومنه اتساع قاعدة الهرم السكاني يقدر عبأ الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة بـ: 95 شخص في عمر الإعالة مقابل 100 شخص في سن العمل، وتنعكس هذه المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض، إذ يبلغ معدل الإعالة65% (شكوري، 2004، ص12).

كذلك من أسباب ارتفاع معدل الإعالة، انخفاض نسبة السكان في سن العمل وكبر متوسط حجم الأسر، فتوسع حجم الأسرة الذي بلغ متوسط عدد أفرادها 5,9 في 2008، بعد أن كان يقدر بـ 6,6 سنة 1998. بينما يقدر بـ 7,7 أفراد بالأسر الراحلة وبالنسبة لعدد أفراد الأسرة العادية والجماعية، فقد انتقل من 6,4 سنة 1998 إلى 5,8 سنة 2008 بالنسبة للتجمعات الحضرية، ومن 6,7 إلى 6,1 بالنسبة للتجمعات الحضرية الثانوية، ومن7,2إلى 6,4 بالنسبة للمناطق المبعثرة، هذا التوسع في الجزائر يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك الأسري، الأمر الذي يقلل من حجم الادخار بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة كنتيجة لارتفاع أعداد المعالين، وماينطوي عليه ذلك من كلفة تتمثل بزيادة حجم الاستهلاك على حساب الادخار الخاص، وانخفاض في نمو متوسط دخل الفرد ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار الكلي والقدرة على الاستثمار، وبالتالي إنخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم إنخفاض الإنتاج والدخل الوطني.

على خلاف ذلك، فقد شهدت الجزائرفي السنوات الأخيرة، تزايدا كبيرا في أعداد سكانها وإن هذه الأعداد قد شقت طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة، مؤدية إلى انحسار نسبة الفئة العمرية الأولى (14.0)، بالتزامن مع تضخم نسبة السكان في

الفئة العمرية الثانية (64.15)، وهم الذين ينتمون إلى فئة الناشطين اقتصاديا، وإلى ارتفاع طفيف جدا في نسبة فئة المسنين، وبالتالي انخفض معدل الإعالة بشكل محسوس بداية من عام 1998، وإلى غاية 2009. مع ملاحظة بداية ارتفاع لمعدل الاعالة منذ سنة 2010 وإلى غاية 2018 أين بلغت نحو 57.508%، فمقابل كل 100 شخص من الفئة العمرية في سن العمل لسنة 2018، هناك حاليا 58 من الذين ليسوا في سن العمل حتى أن الجزائر تفوقت على عدة دول متقدمة مثل فرنسا التي سجلت معدل إعالة يقدر بـ: 61.26% worldbank وهو مؤشر جيد، يمكن من خلاله تحقيق زيادةفي الادخار الفردي وبالتالي في معدل الادخار المحلي، مما يدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم يخلق فرصة سانحة لمزيد من النمو الاقتصادي مستقبلا وزيادة التشغيل، وهذا يتيح من ناحية اخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة.

2.3. مؤشرات التحول الديموغرافي

1.2.3. تطور معدل الخصوبة في الجزائر للفترة (1962-2015)

يشير معدل الخصوبة الإجمالي إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب وأن تغدو حاملا طبقا لمعدلات الخصوبة السائدة في سن معينة وعادة يتم احتساب السنوات بين 15 و49 سنة، وتتحكم في معدلات الخصوبةعدة عوامل منها: متوسط العمر عند الزواج؛ التمدن؛ مستويات الفقر ؛معدلات وفيات حديثي الولادة والأطفال؛ مستويات التعليم وخاصة للمرأة؛جودة الخدمات الصحية وخاصة خدمات الصحة الإنجابية ؛ توافر وسائل تنظيم الأسرة، إلى جانب العوامل الثقافية والدينية (الخشن، 2014، صفحة 151)، وقدعرف المؤشر التركيبي للخصوبة إنخفاضاً محسوساً منذ سنوات الستينيات، حيث إنتقل المؤشر من7.6 طفل لكل إمرأة سنة 1962إلى 5.8طفل لكل إمرأة سنة 1985لينخفض إلى 4.2طفل لكل إمرأة سنة 1992 أما سنة2015 فقد وصل إلى 2.8 طفل لكل إمرأة. ويمكن تقسيم تطور المؤشر التركيبي للخصوبة إلى ثلاث مراحل :

- **المرحلة الأولى (1962-1979):** عرفت هذه المرحلة معدل خصوبة مرتفعاً جدا مقارنة بالمقاييس العالمية، حيث بلغ متوسط الفترة 7.51 طفل لكل امرأة، ويمكن تفسير استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة والبطء الشديد في انخفاضها إلى سن الزواج المنخفض نسبيا لدى النساء والرجال، وعدم تأخير الحمل، وقلة توافر وسائل تنظيم الأسرة، واستمرار تدني تعليم المرأة وانتشار الأمية، وعدم الوعي بمخاطر النمو الديموغرافي على صحة المرأة، علاوة على انخفاض مساهمتها في سوق العمل؛
- **المرحلة الثانية (1980-2002):** في هذه الفترة استمر انخفاض مؤشر الخصوبة رغم بقائه في مستوى مرتفع، حيث سجل متوسط الفترة نحو 4.46 طفل لكل إمرأة، ويمكن ارجاع ذلك إلى جملة من العوامل، لعل أبرزها تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي وإنتشار إستخدام موانع الحمل، وتأخر سن الزواج، حيث إنتقلت مؤسسة الزواج من نظام تقليدي يزوج النساء منذ مرحلة البلوغ، إلى نظام جديد يبقيهن في العزوبية إلى سن الثلاثين تقريباً وقد إرتفعت سن العزوبية بصفة عامة لدى الشباب، كنتيجة لتحسن وضع المرأة (من خلال مواصلتها للتعليم وخروجها إلى سوق العمل، مما جعلها تؤخر أوان الزواج) وللضغوط المادية (أزمة السكن، البطالة عند الرجال، كلفة الزواج، إلخ)؛
- **المرحلة الثالثة (2003-2015):** في هذه الفترة حققت الجزائر تراجعاً حادا في مستوى الخصوبة، حيث بلغ متوسط الفترة 2.72 طفل لكل امرأة، بعدما سجل المعدل ما يقارب 7.6 طفل لكل امرأة سنة 1970، وهذا التقلص في متوسط عدد الأطفال وصل إلى الثلث تقريبا. وقد فاجأت سرعة انخفاض الخصوبة المتخصصين في المجال، إذ أن الجزائر

ظهرت لفترة طويلة بمظهر البلد المكتظ، ذي الخصوبة العالية جدا والنمو السكاني السريع ولم يكن أحد ليتخيل في السبعينيات، أن يقع انخفاض بهذه السرعة في بلد تطغى فيه تقاليد تشجع زيادة المواليد ومما زاد من الطابع المذهل لهذا الانخفاض في الخصوبة هو حدوثه المتأخر نسبياً، فقد بدأ أولاً في المدن ولدى بعض الفئات الاجتماعية، لاسيما بين الأكثر تعليماً، وسرعان ما شكل البلاد بكاملها. وحقيقة فهذا الانخفاض هو نتيجة طبيعية لعدة عوامل، أهمها زيادة معدلات التحاق الإناث بالمدارس، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، أضف إلى ذلك تحسن الأوضاع الصحية لكل من الأم والطفل، وكذا إنخفاض الوفيات لكل منهما.

ويُتوقع أن يستمر الاتجاه التنازلي في معدلات الخصوبة في المستقبل، خاصة في ظل الإنخفاض الكبير في إيرادات النفط مؤخرا، حيث من الوارد أن تكون البرامج الاجتماعية أقل سخاء أو أن تختفي، وهو وضع سوف يصبح الزواج خلاله أصعب، وانجاب الأطفال أكثر كلفة.

الشكل (07) : معدل الخصوبة في الجزائر للفترة (1962-2015)

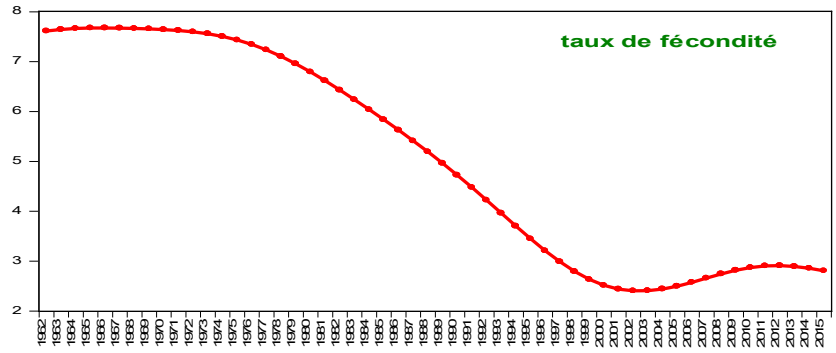

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

2.2.3. تطور معدلات الولادات والوفيات في الجزائر خلال الفترة (1962-2015)

يتبين من الشكل رقم (08) انخفاض معدل المواليد MVIV بشكل ملحوظ، وهذا الانخفاض هو نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة في الجزائر.ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب، أهمها ارتفاع متطلبات المعيشة، وارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، بالاضافة إلى تحسن الخدمات الصحية وبالمقابل يتضح الانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات MMOR وذلك نتيجة لتحسن الخدمات الصحية، وتحسن الأوضاع المعيشية نسبيا. كما يمكن ملاحظة ان انخفاض معدل الوفيات يوازيه أيضا انخفاضا في معدل الولادات، حيث أن انخفاض معدلات الوفيات الأطفال والمرتبط بالصحة الإنجابية سيقلل من الحاجة إلى الزيادة الكبيرة في الانجاب.

الشكل (08): تطور معدل الولادات ومعدل الوفيات (لكل 1000 شخص) في الجزائر خلال الفترة (1962-2015)

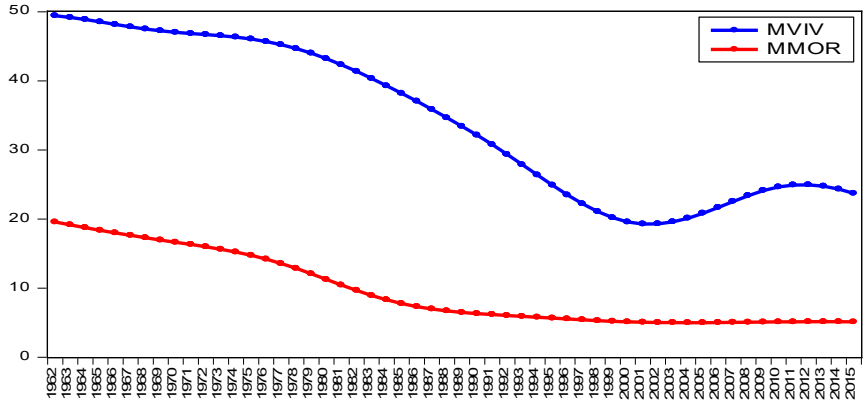

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

✓ **اتجاهات معدل الولادات في الجزائر:**

يشير مُعَدَّلُ المَواليدِ الخام حسب البنك الدولي إلى عدد الولادات للمواليد الأحياء على مدار العام لكل 1000 شخص مقدرة في منتصف العام وناتج طرح معدل الوفيات الإجمالية من المعدل الإجمالي للمواليد هو معدل الزيادة الطبيعية التي تساوي معدل التغير السكاني دون احتساب المهاجرين ويمكن تقسيم حركة المواليد في الجزئر إلى ثلاث مراحل أساسية :

- **المرحلة الأولى (1962-1976)** : تميزت بارتفاع في معدل الولادات حيث قدرت بعد الاستقلال بـ 49.42‰، والسبب في ارتفاع عدد المواليد خلال تلك الفترة يعود إلى حصول الجزائر على الاستقلال، ومثل كل المجتمعات التي مرت بفترات صعبة من جراء الحروب ازداد فيها معدل الولادات لتعويض ما فقد في الحرب، وذلك من خلال إرتفاع معدلات الزواج وتعدد الزوجات وإنخفاض معدلات الطلاق ومنذ عام 1962، بدأ معدل الولادات في الانخفاض، مع تسارع في منتصف الثمانينيات.
- **المرحلة الثانية (1977-2001)**: وعرفت هذه المرحلة انخفاضا متواصلا من مستوى 45.23‰ في1977 إلى 40.35‰ في 1983، وما عزز ذلك هو السياسة التي إنتهجتها الدولة وبالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي سنة 1983 والنتائج المترتبة عن تطبيق البرنامج هي ارتفاع معدل استخدام موانع الحمل، والتي كانت تقدر بـ 2% سنة 1962 لترتفع إلى 14%سنة 1977 ثم 25% سنة 1982وفي خلال عقد، ارتفع استعمال وسائل منع الحمل لدى النساء المتزوجات من نسبة 25% إلى نسبة 57% أضف إلى ذلك الظروف الأمنية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات والتي كان لها دورا في إنخفاض معدلات المواليد في هاته الفترة.
- **المرحلة الثالثة (2002-2012)**: وتميزت بارتفاع نسبي في معدل الولادات حيث بلغ متوسط الفترة نحو 22.36‰، ويمكن تفسير هذا إلى تحسن الأوضاع الصحية، والإجتماعية وكذا الإقتصادية بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات.
- **المرحلة الرابعة (2013-2015)**: تميزت بانخفاض مستمر في معدل الولادات ليبلغ متوسط الفترة نحو 24.24‰ ويُذكر أن الجزائر قد سجلت خلال الثلاثة أعوام المتتالية أكثر من مليون ولادة سنويا، آخرها سنة 2016، التي سجلت 1067000 ولادة جديدة، بمعدل 2915 ولادة حية في اليوم، فضلا عن تسجيل 357000 حالة زواج.

✓ **اتجاهات معدل الوفيات في الجزائر**

شهدت الفترة (1962-2015) تحسنا كبيرا في معدل الوفيات، حيث حقق انخفاضا كبيرا. وحدث ذلك نتيجة الإجراءات المختلفة في برنامج التنمية، كالتطعيم نتيجة لاكتشاف اللقاحات والمضادات الحيوية؛ الوقاية؛ التحسن المطرد في عوامل النظافة؛ حماية الأم والطفل، ونتيجة التطور الصحي ونخص بالذكر تحسين الخدمات الصحية والعلاجية، ومقاومة الأوبئة وتحسن في المستشفيات وارتفاع عدد الصيدليات وقد حقق متوسط معدل الوفيات إنخفاضا كبيرا حيث انحدر من حوالي 19.52 لكل 1000 شخص في سنة 1962 ليصل إلى نحو 5.11 لكل 1000 شخص في سنة 2015 وقد سجلت سنة 2016 نحو 180000 حالة وفاة ويعزى هذا الإنخفاض بصورة أساسية إلى إنخفاض معدل وفيات الرضع الذي تراجع كثيرا حيث انحدر من نحو 148.2‰ سنة 1960 إلى 21.9 ‰ سنة 2015. وهذا يُعد مؤشرًا لا لبس فيه عن مدى الرعاية والاهتمام التي لقيتها ومازال تتلقاها الأمومة والطفولة، وهذا بدوره أيضًا يُعد انعكاسًا للتطور الاقتصادي والاجتماعي وحققت الجزائر ارتفاعا ملحوظاً في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة (1962-2015)، حيث ارتفع من نحو 46.11 سنة سنة 1960 ليبلغ نحو 75.04 سنة 2015 أي زاد متوسط العمر المتوقع بنحو 28.93 سنة في نحو ستة عقود ومن خلال قراءة متأنية لتطور المؤشرات الديموغرافية في الجزائر المشار إليها سابقا، وكما في بعض البلدان العربية ذات الاقتصاديات المتشابهة، يمكن التأكيد على أن ملامح انفتاح النافذة الديموغرافية بدأت في الظهور منذ بداية القرن الحالي وبالضبط في الجزائر سنة 2001، وهي السنة التي

بدأ فيها معدل الزيادة السكانية الاجمالي في الانخفاض مقارنة بمعدل نمو السكان في سن العمل أو السكان الناشطين. وفي نفس الوقت عرفت هذه الفترة انخفاضا كبيرا في نسبة الإعالة، أي الثقل الاقتصادي الذي تتحمله الفئات العمرية النشيطة، بحيث تراجعت هذه النسبة في الجزائر من 102% في سنة 1970 إلى نحو 60% سنة 2001، وهي النسبة التي حددتها الأمم المتحدة لتقدير بداية انفتاح النافذه الديموغرافية. أما اليوم في سنة 2016 فنسبة الاعالة في الجزائر تبلغ 54%. وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أن الجزائر دخلت فعليا مرحلة الهبة الديموغرافية منذ حوالي 17 سنة. مما يدفعنا للتساؤل حول مدى استفادة البلد من هذه الفرصة فيما يخص تخفيض معدلات البطالة وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي نحاول تتبع تطور معدلات البطالة والعلاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية بالدراسة.

4. معدلات البطالة والعلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني في الجزائر

1.4. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

لقد قطعت برامج التنمية الاقتصادية أشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الايجابي أولا على مستوى التشغيل والبطالة، ثم على مستوى الاقتصاد الكلي. نلاحظ من الشكل رقم (9) أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال الفترة (1990-2000)، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي، وتراجع مستوى الإستثمار الداخلي أو القادم من الخارج، والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة، جراء الأزمة الأمنية التي كادت تعصف بالبلاد، إلى جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، وهذه عوامل ساعدت على تفاقم البطالة (دبون، 2005، صفحة 107)، وبذلك وصلت معدلاتها إلى مستويات مرتفعة، حيث بلغت نسبة 29,77% سنة 2000 وهو ما ساهم في انتشار الفقر في أوساط الأسر.وإن كان معدل البطالة الذي كان بالغ الارتفاع، والذي بلغ في بعض الأعوام أكثر من ثلث قوة العمل الجزائرية، قد شهد منحى تنازليا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 27,30% سنة 2001 إلى 10,5% في 2016، وهذا مؤشر إيجابي بالتأكيد إن هذا في الواقع، كان نتيجة اعتماد الحكومة على آليات تشغيل مختلفة، وضخ السيولة في الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق عدة برامج تنموية، تمثلت في برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010- 2014) الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك لضخامة ميزانيته التي بلغت 286 مليار دولار وتأتي هذه الميزانية تدعيما لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي رُصد له أزيد من 200 مليار دولار وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي استفاد بأكثر من 7 مليار دولار (الخماسي، 2010، صفحة 04)، للإشارة فإن الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 سمحت باستحداث حوالي 1,3 مليون منصب شغل) الأحرار(2010 , رغم أن بعضها كان مؤقتا، والفضل دائما يعود لارتفاع أسعار النفط. فعلى مدى العقد الماضي، كانت هناك حصة كبيرة من خلق فرص عمل جديدة؛ إما في القطاع العام، والذي يعتبر وفقا للمعايير الدولية كبير جدا، أو في قطاع البناء والتشييد، والذي تقوده إلى حد كبير الاستثمارات العمومية.

الشكل رقم (09): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2016)

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للاحصائياتONS

ومع انخفاض أسعار النفط بشكل مستمر، أصبح أكثر وضوحا أن الحكومة لم تعد لديها الموارد الكافية للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق ومواصلة خلق فرص العمل للشباب(find, 2017, p. 04) ، حيث تواصلت المستويات المرتفعة في بطالة الشباب الجزائري كما يظهرها الشكل البياني.

الشكل (10): بطالة إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً)

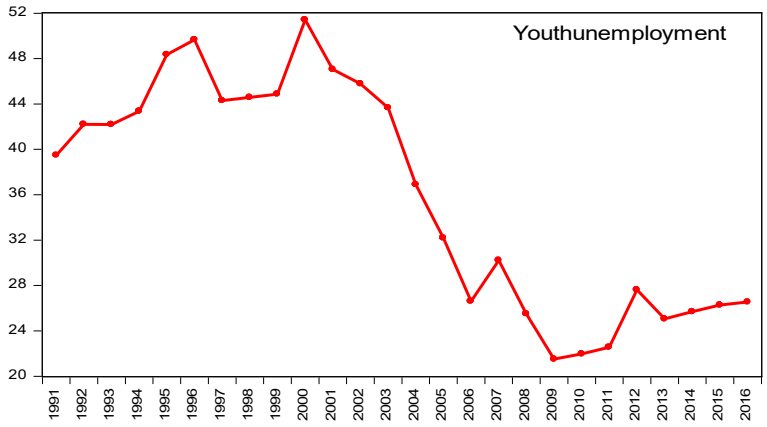

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

بشكل عام يتبين أن هناك انخفاضا تدريجيا لمعدل بطالة الشباب كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً خلال الفترة (1991-2016)، لكنه مع ذلك يبقى فوق حاجز الـ 26% والمسجلة في سنة 2016 وهذا بعدما سجلت أعلى نسبة في سنة 2000 حيث تجاوزت 51.4% إن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الجزائري هو المظهر الاقتصادي الأكثر ملاحظة، والدال على عجز السياسات التنموية للجزائر في مواجهة هذه الظاهرة ويدلل ذلك على غياب الترابط بين السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية في الجزائر، والتي انعكست سلبا من خلال عدم استيعاب التغيرات الديموغرافية في الاقتصاد، وخاصة ما يتعلق بزيادة نسبة السكان في سن العمل، والذي يمثل تحديا كبيرا لم تستطع الجزائر تجاوزه بأن توفر لهم فرص عمل دائمة وتستفيد من مرحلة البروز الشبابي كمنحة ديموغرافية فبسبب الضغط الشديد على سوق العمل في الجزائر تفشت البطالة وخاصة بطالة الشباب الأمر الذي دفعهم بأن يبقون في الغالب تحت الرعاية الأبوية من ناحية المأكل والمسكن حتى في بعض الأحيان في سن الأربعين صحيح أن معدل البطالة عرف نوعا من الاستقرار، إلا أن هذه الظاهرة أصبحت مزمنة وتتخذ أشكالا جديدة، فهي تتفشى خصوصا بين شريحة الشباب المثقف والقاطن في المناطق الحضرية وعليه، فإن الهبة الديمغرافية يبدو أنها تفقد خواصها لتصبح عبئا اقتصاديا، يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد إلى سوق العمل وإن الشواهد التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال معظم فترة الدراسة، تشير إلى عدم تمكن الجزائر من استيعاب تدفقات عرض العمل، خاصة طالبي العمل الجدد، وإلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث فاقت المعدلات10% في معظم السنوات.

2.4. العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني في الجزائر

أثبتت الخبرة التاريخية لكثير من المجتمعات أن التغير في التركيب العمري للسكان يُعد أكثر التغيرات التي ينطوي عليها التحول الديمغرافي تأثيراً على النمو الاقتصادي، نتيجة التباين في السلوك الاقتصادي لمجموعات السكان العمرية الصغيرة، وفي سن العمل وكبار السن؛ فالفئة العمرية الأقل عمرا تقع خارج قوة العمل وتعد فئة مستهلكة، وتستلزم عملية الوفاء بمتطلباتها الاستهلاكية تخصيص استثمارات كبيرة في القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وهي في هذا تقترب من فئة كبار السن التي تعد مستهلكة أيضا ومستنزفة للادخار السابق لمواجهة إنفاقها الاستهلاكي، وتحتاج إلى أن يخصص المجتمع المزيد من الاستثمارات في قطاع الصحة وعليه فإن أثرها سيكون مثبطا للنمو الاقتصادي وعلى العكس من هاتين الفئتين العمريتين، فإن

فئة السكان في سن العمل تلعب دورا ايجابيا في دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وزيادة الدخل وتراكم الثروة والادخار الوطني وتشير العلاقة بين السكان والتنمية إلى أن النمو السكاني قد يكون محفزاً لمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي عندما يترافق مع تغيرات في التركيب النوعي للسكان باتجاه زيادة الأهمية النسبية للفئات القادرة على العمل، أو أن لا تقل نسبة السكان النشطين اقتصاديا عن النصف (العراق ا.، 2019، الصفحات 72-73)، بينما يكون تأثيره سلبيا في النمو الاقتصادي عندما تكون التركيبة العمرية فتية جدا، وتكون نسبةالسكان النشيطين اقتصاديا تقل عن نصف السكان (العراق، 2013، صفحة 29)، وفي ما يلي نعرض أهم هذه التحولات:

- **مرحلة ما قبل 1986 أو مرحلة النمو التوسعي، النمو الديمغرافي السريع والسياسة السكانية المحايدة**

هناك مظهران بارزان ميزا تطور كل من الاقتصاد والسكان قبل 1986،وهما النمو الديمغرافي السريع الذي تجاوز معدله 2.92% كمتوسط للفترة (1970-1985)، حيث كانت الجزائر ورغم ذلك لا تتبني أي سياسة سكانية للتحكم في هذا المتغير والنمو الاقتصادي الكبير بالمعدلات المرتفعة نسبيا حيث كانت تتجاوز 6% كمتوسط للفترة (1970-1985)، بفضل سياسة التنمية والتصنيع التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة وقد سجل معامل الارتباط بينهما (-17%). وهو مايعني أن النمو الديمغرافي لم يكن محددا أساسيا من محددات النمو الاقتصادي، فعندما تباطأ النمو الديمغرافي فإن ذلك لم يسمح بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، مما يمكننا من القول بأن تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة هو إذن نتيجة لتذبذب أسعار النفط بالنظر لارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات.

- **المرحلة(1986-2000)، أو مرحلة الأزمة الاقتصادية وبروز السياسة السكانية المحددة:**

هناك أيضا مظهران مهما نميزا هذه الفترة الثانية من الدراسة، أولهما تدهور الظرف الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية المتمثلة في هبوط أسعار النفط سنة 1986، وما تمخض عنها من انكماش في معدلات النمو الاقتصادي واختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، بعدما عرف دورة انتعاش خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات، وهو ما أفضى إلى تدهورالحالةالاجتماعيةأيضا بسبب الإصلاحات ومانجم عنها من بطالة متزايدة، وفقر بسبب سياسة التعديل الهيكلي الصارمة ثاني المظهرين الذي نميزا هذه الفترة هو بداية لمسار يتميز بتقلص متواصل لمعدلات النمو الديمغرافي بداية من سنة 1986بصفة منتظمة ومستمرة من 2.95 % في 1986 إلى أقل من النصف، أي 1.35% في 2000 إلى درجة أصبحت أقل من المعدل المسجل في عموم الوطن العربي، الذي كان 2.5% و 2.1% في سنتي 1995 و2005 (قطيطات، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي، 2007، صفحة 419) ويرجع ذلك إلى السياسة السكانية الجديدة التي بدأت تنتهجها الجزائر منذ منتصف الثمانينات، والتي جاءت في إطار التنظيم أو التخطيط العائلي، وانتشار وسائل منع الحمل الناتجان كلاهما عن الوعي الاجتماعي الذي ميز المجتمع الجزائري، علاوة على خروج المرأة للعمل، وأيضا تأخر سن الزواج والناتج أساساعن تعميم التعليم، حيث أن 85% من البنات متمدرسات في الجزائر في 2000يضاف إلى ذلك أزمة السكن، حيث يعيش بالمتوسط 7 أفراد في المسكن الواحد، حيث أن نسبة 86%من النساء الشابات يعشن مع حمواتهن لعدةسنوات بعد الزواج، وأيضا ارتفاع تكاليف الزفاف وإنتشار التمدن. يضاف إلى هذه العوامل تدهور مستوى معيشة السكان، حيث لايستطيع الأزواج الجدد ضمان تكاليف الأسرة كثيرة الأفراد ورغم تواصل نسبة الاعالة انخفاضها من94.07% في 1986 إلى 87.68% في 1990 ثم إلى 62.89 % في 2000،مما يبين حالة اقتصادية إيجابية نظريات تمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك وزيادة الادخار، مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يمكن من دفع النمو الاقتصادي إلا في النصف الثاني من سنوات 1990 بالتزامن مع ظهور النتائج الاقتصادية الكلية الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية.

- **المرحلة (2001-2016)**

ما ميز هذه المرحلة هو تباطؤ النمو الديمغرافي بالتزامن مع تسجيل معدلات متواضعة للنمو الاقتصادي، وقد بلغ معامل الارتباط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي 8.3% خلال الفترة 1970-2016 فقط، وهو ما يشير إلى ضعف العلاقة الارتباطية كما يظهر ذلك من الشكل البياني التالي بينما بلغ خلال فترة الهبة الديموغرافية، أي فترة (2001-2016) نحو(-45%)، أي أن العلاقة عكسية ومتوسطة القوة بمعنى آخر، يؤدي الانخفاض في معدل النمو الديموغرافي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

ويبدو أن الزيادة في نسبة السكان في سن العمل لم يكن لها الأثر الايجابي القوي على النمو الاقتصادي، بحيث أن الهبة الديموغرافية لم تنعكس بالشكل المأمول على معدلات النمو، بمعنى أن التغيرات الديموغرافية في الجزائر لم تكن عاملا رئيسيا لتحفيز النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي كان يتحرك بالأساس تبعا لكل حركة تمس أسعار النفط العالمية. ويمكننا تأكيد ذلك بتتبع مسار النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بتحركات أسعار النفط، حيث يتبينمن الشكل البياني السابق أن معدل النمو الاقتصادي TCPIB قد عرف ثلاثة فترات متباينة:

الشكل (11): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني خلال الفترة (1970-2016)

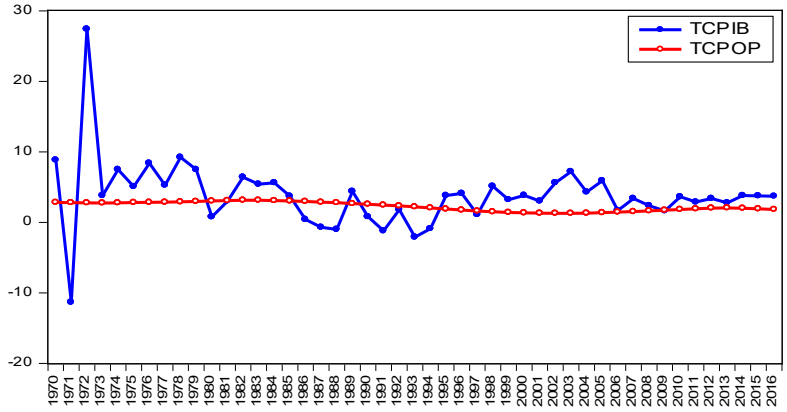

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

✓ **الفترة (1970-1985):**

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في سنوات السبعينات مستويات مرتفعة، باستثناء سنة 1971، وترجع حقيقة ارتفاع معدلات النمو التي تحققت خلال هذه الفترة إلى انطلاق عملية التنمية، وارتفاع معدل الاستثمار المحلي الذي بلغ نحو 41,61% سنويا من إجمالي الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة. كما أن ارتفاع معدلات النمو خلال هذا العقد مرده إلى خطط التصنيع التي تزامنت مع سنوات الطفرة النفطية، وتوفر شروط الاقتراض الميسرة في السوق الدولية كما تهيأت للجزائر الفرصة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

✓ **الفترة (1986-1994) :**

تميزت الفترة (1986-1988)بحالة انكماش وركوداقتصادي حاد، وهبوط في مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة1,53%سنة 1987،مع انخفاض الاستثمار إلى مستويات 33,5% ؛ 30% و28,2% خلال السنوات 1986 ؛ 1987 و 1988 على الترتيب، وهبوط الواردات بنسبة14,5% سنة 1986 ثم هبوطها بنسبة 21,4% سنة 1987. أضف إلى ذلك هبوط في الصادرات بنسبة 43,6% في 1986، نتيجة الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية التي وصلت إلى 14.43 دولار للبرميل بعدما كانت 27.56 دولارا في 1985. هذا أدى إلى ندرة في الموارد المالية وهبوط في معدل النمو الاقتصادي إلى 0,4% ؛(-0,7%) و(-1%)خلال السنوات 1986 ؛ 1987 و1988، بعدما كان 3,7% في سنة1985. وقد واصلت

معدلات النمو أخذ الإشارة السالبة إلى غاية سنة 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4,4%، ونمو بمعدل 1,8% سنة 1992، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (1990.1994) نسبة (0,32%-)، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد سنة 1986.

✓ **الفترة (1995.2016)**

في هذه الفترة تحسنت معدلات النمو، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بداية من سنة 1995 حيث تم احتواء الركود الاقتصادي بعد سلسلة المعدلات السلبية. وقد لعبت العوامل الخارجية دورا أساسيا في ذلك، ويأتي في مقدمتها الارتفاع المزدوج لكميات وأسعار المحروقات. وهو ما شكل مؤشرا ايجابيا لمستوى النمو الاقتصادي، إلا أنه يبقى رهينا للظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الوطني، وبهذا يبقى الاقتصاد الوطني هشا بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا، إن التأثير الشديد لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي يُعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق 40% (مسعي، 2012، صفحة 152)وتعاني الجزائر حاليا من انخفاض إنتاج النفط الذي تراجع بشكل تدريجي من ذروته التي بلغها في عام 2006 عندما سجل 1,426 مليونبرميل يوميا (للنفط، 2009، صفحة 19)، كما أن حصة الجزائر في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال تراجعت من 19% في 2002 إلى أقل من 5% في 2012 (الخبر، 2013)، وقد استمرت المعدلات الضعيفة للنمو الاقتصادي في الفترة (2014-2016) نتيجة الانخفاض في الانفاق الاجمالي بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.حيث تباطأ نمو الناتج المحلي الحقيقي بشكل طفيف إلى 3.5% في 2016 مقابل 3.8% في 2015. وقد حظي النشاط بدعم من النمو القوي في قطاع النفط والغاز، الذي استفاد من الحقول الجديدة القادمة، وعودة الانتاج الكامل لمحطة الغاز الرئيسية التي كانت هدفا لعملية إرهابية في عام 2013.

من خلال تحليل تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري، يتبين أن الاقتصاد الجزائري أصبح غير قادر على تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار، وعدم تأهله للصمود أمام الصدمات الخارجية المتعلقة بتذبذبات أسعار النفط. وبناء على هذا التحليل، فإنه من الطبيعي ألا يتأثر النمو الاقتصادي بتغيرات النمو السكاني بشكل بليغ، بالنظر إلى خصائص الاقتصاد الجزائري، حيث أنه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

5. خاتمة

بناء على ما سبق نستنتج أن الجزائر دخلت مرحلة الهبة الديموغرافية بالفعل بداية من سنة 2001. لكن هذه الفرصة الاستثنائية لم تأت بأي مكاسب حقيقية، ولم توظف بشكل أمثل حتى الآن من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المرجو، خاصة وأن نسبة الشباب في الجزائر تصل إلى 75%، وهو ما يعني وجود قوة دفع اقتصادي غير مستغلة، وتم تحويلها الى عنصر هدم للحياة بدلا من عنصر إحياء للمجتمع. فبالاضافة إلى عدم تحسن المؤشرات الماكرواقتصادية، سجلت بعض المؤشرات الاجتماعية الحساسة نتائج سلبية، ونخص بالذكر هنا أساسا معدل البطالة في أوساط الشباب، الذي واصل الارتفاع بشكل مقلق، وهو ما ينذر بمشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وهكذا تكون الجزائر كما بعض الدول العربية الأخرى فوتت عليها فرصة الاستفادة من الهبة الديموغرافية، لأنها لم تحسن تدبير المرحلة التي سبقت انفتاح النافذة الديموغرافية، وذلك بالاستثمار النافع في رأس المال البشري والاهتمام الكافي بالتعليم وهذا ما جعل هذه الفرصة تنقلب إلى الضد، وتتحول إلى عبأ اقتصادي في ظل نموذج تنموي يطغى عليه طابع اقتصاد الريع.

فلو وجد من يخطط وينفذ لمستقبل التنمية المستدامة التي يكون جوهرها الإنسان، خاصة وأن هذه الفرصة هي بطبيعتها هبة مؤقتة،حيث أنها تستمر لمدد تتراوح بين 30 و40 سنة لأنها تتغير بدخول الشباب سن الكهولة، وإذا عرفنا أن هناك

تناقصا مستمرا في معدل نمو وعدد السكان في الجزائر حاليا، مما يهدد بتغير التركيب العمري للسكان، فإننا سنعرف يقينا أننا نخسر هذه الفرصة التاريخية التي كان يجب عدم التفريط بها بأي حال من الأحوال، بل كان يجب العمل على توظيفها في دفع عجلة التنمية من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التوظف ومكافحة البطالة فالهبة الديموغرافية لا يمكنها أن تضمن مكاسب اقتصادية واجتماعية بشكل تلقائي، فهي لا تخلق النمو بل فرص النمو فاعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية هيكلية وناجعة تعد شرطا ضروريا للاستفادة من هذه الفرصة التاريخية المؤقتة، ونخص هنا بالذكر السياسات في ميدان التعليم والصحة وسوق العمل ومناخ الأعمال ومن المهم أن تكون هناك سياسات سكانية تنموية مناسبة في ضوء رؤية مستقبلية لآفاق العلاقة التكاملية بين السكان والتنمية، بحيث تراعي النمو السكاني وتربطه بالنمو الاقتصادي على غرار ما يجري في العالم المتحضر اليوم.

6. قائمة المراجع:

1. أيمن زهري، ديموغرافية الشباب العربي: الأوضاع الحالية والإتجاهات المستقبلية، الإسكوا، أبوظبي،29-2009/03/31،ص6.
2. ابراهيم المرشيد، الهبة الديموغرافية في العالم العربي نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب نموذجا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 21، صيف 2017، ص57.
3. مفتاح عبد السلام عليلش، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة (دراسة حالة بعض دول جنوب وشرق آسيا)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 1، يونيو 2016، ص 27.
4. ابراهيم المرشيد، مرجع سبق ذكره، ص60.
5. Alexia Prskawetz [et al.], «The Relationship between Demographic Change and Economic Growth in the EU,» Institut Für Demographie, Research Report; 32 (July 2007), pp. 15-17.
6. بشار رياض الشريدة، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، الملتقى الوطني الثالث للسكان، 26-2007/03/27.
7. Robert J. Barro, «Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study,» National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper Series, WP. 5698 (1996).
8. David E. Bloom and Jeffery G. Williamson, «Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia,» The World Bank Economic Review, vol. 12, no. 3 (1998), pp. 419-455.
9. حسب اسقاطات الديوان الوطني للاحصائيات.
10. عرفات ابراهيم فياض،الاقتصادالسكاني،ط1، دارالبداية،عمان -الاردن، 2012،ص20 .
11. عباس فاضل السعدي، البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق، مجلة صحة المرأة والسكان، جامعة الدول العربية، المجلد7، العدد14، يناير 2014، ص7.
12. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،حالة سكان العراق 2010،صندوق الامم المتحدة للسكان -مكتب العراق، 2011،ص27.
13. دائرة الإحصاءات العامة،المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية،الاردن، 2007،ص410 .
14. The Worldbank, Age dependency ratio, https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND?locations=DZ-FR *(consulté le 10/03/2020).*
15. ماجد عثمان وهبة نصار وسارة محمد الدمرداش الخشن، دورالسياسات في الإسراعب التحول الديمغرافي : دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد65/ شتاء 2014، ص151.
16. دبون عبد القادر، أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد03، 2005، ص107.
17. مجلة مجلس الأمة، المخطط الخماسي 2014/2010، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، عدد43، جويلية 2010، ص4.
18. صوت الأحرار (2010)، الجزائر حققت أغلب أهداف الألفية من أجل التنمية قبل 2015، جريدة صوت الأحرار، [على الخط]،

http://sawt-alahrar.net (consulté le 02/01/2020)

19. International monetary fund; IMF executive board concludes 2017 article IV consultation with Algeria press release no. 17/201 for immediate release: June 1, 2017;p4.

20. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق2012، ص ص 72-73.

21. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، اتجاهات الانجاب وتنظيم الاسرة في العراق التحديات والتدخلات، 2013، ص29.

22. أحمد قطيطات، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي،المؤتمر الإحصائي العربي الأول،عمان، 12-2007/11/13،ص419.

23. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2009، الكويت، 2009، ص19.

24. جريدة الخبر (2013/03/02)، بريطانيا تريد واردات غاز جزائرية جديدة، https://www.djazairess.com/elkhabar/325292